جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
EISSN: 2588-2384،ISSN: 1112-4377
المجلد: 29 العدد 03 السنة 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

المكانة الاجتماعية للثقافة البيئية بين الو اقع والمأمول

The social status of environmental culture between reality and expectations

د/ طارق غنيمي[1]
t.ghenimi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/31 تاريخ النشر: 2025/06/01
Received: 31/01/2025 published: 01/06/2025

الملخص :

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع غاية في الأهمية، كون موضوع البيئة لا يقل أهمية من الناحية الواقية في حاضرنا، أولها تدهور البيئي وأثاره الجانبية على الوضعية الصحية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وثانيها التأثير على الجانب الطاقوي والتنمية المستدامة، وهذا بعدما أصبحت مشكلة التلوث البيئي من أعقد المشاكل البيئية، مما يتطلب نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع وأصحاب القرار، والعمل على إرساء ثقافة بيئية تكون في مستوى الخطر الذي يهدد عناصرها الطبيعية وتبيان أهميتها في دعم التنمية المستدامة، كما يجب وضع الأطر القانونية واجبة لتجسيد الثقافة البيئة بين أفراد المجتمع واتخاذ كافة السبل لأجل ذلك وتحقيق الأمن البيئي في الحاضر وللأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة البيئية، المكانة الاجتماعية الحماية القانونية، التلوث البيئي، التنمية المستدامة.

Abstract:

This research paper deals with a very important topic, as the issue of the environment is no less important from a protective perspective in our present. The first of

which is environmental degradation and its side effects on the health and social status of members of society, and the second of which is the impact on the energy aspect and sustainable development, and this is after the problem of environmental pollution has become

one of the most complex problems. Environmental, which requires spreading environmental awareness among community members and decision-makers, And work to establishing an environmental culture that is at the level of the danger that threatens the environment and its natural elements and demonstrate the importance of the environment in supporting sustainable development. Legal frameworks must also be established to embody the environmental culture among members of society and take all means for this, and achieve

environmental security in the present and for future generations

Keywords: Environment culture, Social status, Legal protection Environmental pollution sustainable development.

(1) مخبر الدولة والإجرام المنظم، مقاربة قانونية وحقوقية بأبعاد إقتصادية وإجتماعية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البويرة (الجزائر)..

مقدّمة:

تعد البيئة بكافة عناصرها الطبيعية الحيز الذي تمارس فيه البشرية مختلف أنشطتها اليومية من حيث توفير مستلزمات الحياة بالنسبة للفرد والجماعة، والقيام بالتنمية ودعم الاقتصاد بالنسبة للدول والمجتمعات، بحيث أصبح من الضروري في العصر الحديث العمل على حماية البيئة كأولوية يجب العمل على لتجسيدها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية بصفة عامة، كون حماية البيئة من المشروعات التنموية الهامة التي بدأت جميع الدول بالمبادرة للعناية بها، وهذا بعدما تبين إن تلك حماية ليست مهمة وضرورية فقط لصحة البشر، وإنما للتنمية بشتى مجالاتها المختلفة.

وتعني أيضا حماية البيئة المحافظة على كل مكوناتها الطبيعية خصوصا، أي يجب أن يسود لدى فكر الفرد خاصة والجماعة عامة، والعمل على تجسيده في الواقع المعاش وتغيير النظرة الاستهلاكية لعناصر البيئة الطبيعية، إلى اعتبارها من مقومات الاستمرارية والبقاء، كما تهدف حماية البيئة إلى وقاية المجتمعات البشرية من الآثار الجانبية على عناصر البيئة الطبيعية والاصطناعية معا، أو ما يعرف بالبيئة المشيدة التي أوجدها الإنسان لتلبية حاجياته.

فموضوع هذه الورقة البحثية له من الأهمية بمكان، كون موضوع الثقافة البيئية والمحافظة على عناصر البيئية من التآكل والتدهور من أكثر المواضيع اهتماما في الوقت الراهن، كما يعتبر من أهم الموضوعات المعاصرة خصوصا في ظل تسابق الدول نحو تطوير اقتصادها دون الأخذ بالبعد البيئي في المشاريع التنموية، الأمر الذي جعل من موضوع حماية البيئة الأكثر أهمية على المستوى الدولي والوطن.

تتمثل أهداف هذه الدراسة في تبيان النتائج انتهاج أسلوب نشر الثقافة البيئية والرشادة في تسيير الموارد الطبيعية، وإظهار الجوانب السلبية في حالة التعدي والتدهور، والتعرف على مختلف جوانب الموضوع محل الدراسة، كما تسعى هذه الدراسة هذا الموضوع تحقيق العديد من الأهداف من بينها توضيح المفاهيم حول مزايا الثقافة البيئية.

وفي إطار إنجاز موضوع هذا المقال تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان الجوانب الايجابية في انتهاج أسلوب الثقافة البيئية، والجوانب السلبية للإفراط في استغلال واستنزاف للموارد الطبيعية وجمع المعلومات وتحليلها.

وعلى ضوء ما تم التطرق يمكن طرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل انعكاسات الثقافة البيئية في تحسين وإصلاح الوضعية البيئية ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية تناولت دور الثقافة في تجسيد مفهوم البيئة والإطار المعيشي المحور الأول، ودور المجتمع في تفعيل الأطر القانونية لحماية البيئة المحور الثاني.

1: دور الثقافة في تجسيد مفهوم البيئة والإطار المعيشي .

تعد حماية البيئة في الوقت الراهن من المواضيع ذات الاهتمام البالغ لدى الدول، وهذا لما للبيئة من أهمية بالغة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف حماية البيئة إلى ضمان حياة أفضل للإنسان الحاضر والأجيال القادمة، ولكي تتحقق هذه الأهداف لا بد من أخذ مجموعة من التدابير الوقائية أولا والعلاجية فيما بعد في حالة الضرر.

ولمناقشة هذا الموضوع تقتضي الدراسة التطرق إلى مدخل معرفي للبيئة بشكل عام في أولا، ثم بعد ذلك تناولت الإطار المعيشي باعتباره نواة الثقافة البيئية ثانيا .

1-1: مدخل معرفي للبيئة بشكل عام

تقتضي فكرة حماية البيئة العمل على نشر وإرساء ثقافة بيئية في الاوساط الاجتماعية وعلى نطاق واسع، والتي نعني بها المعرفة بالمخاطر التي تهدد البيئة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو الحكومات، كون المخاطر البيئية لا تعني جهة معينة أو دولة معينة، بل تعني كافة سكان الكرة الارضية، فالتلوث مثلا يصيب الجميع دون تمييز أو تحيز، مما يجب العمل على شرح وتبيان على ضوء الإجراءات المتخذة من قبل المشرع في هذا الشأن بهدف ترقية وضعهم البيئي والصحي في نفس الوقت.

مما يتطلب تعريف الثقافة البيئية وحماية البيئة أولا، ثم أهداف حماية البيئة ثانيا.

1-1-1 : تعريف الثقافة البيئية وحماية البيئة .

من خلال هذه المعالجة يتم التطرق لتعريف الثقافة البيئية وكل ما من شانه التعريف بالمكانة التي يجب أن تكون عليها الوضعية البيئية أولا، ثم تعريف البيئة وهي العناصر الطبيعية التي يستمد منها بقاء الانسان ثانيا.

1-1-1-1: تعريف الثقافة البيئية يقصد بالثقافة البيئية " أنها من التعليم غير النظامي يستهدف خلق الوعي البيئي أو توعية البيئية وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة" (مسعود، 2020، صفحة 144).

كما تم تعريفها كذلك " ذلك الكل المعقد الذي يتكون من مجموعة المعتقدات والأفكار، والقيم، والمقاييس، والعادات، والمعارف، والفنون، والفلسفة، والأديان، والقوانين، والأخلاق وجميع القابليات التي اكتسبها الإنسان في مجتمعه" (صلاح الدين شروخ، 2008) (صلاح الدين شروخ، 2008، صفحة 28)

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن الثقافة البيئية تشمل كل ما من شأنه أن يساهم في تغيير نظرة أفراد المجتمع إلى البيئة من نظرة استهلاكية إلى نظرة الحيز الذي تستمر الحياة من خلاله، ويضبط العلاقة السلوكية الايجابية من قبل الفرد اتجاه محيطه من خلال القيم والمعرف والاتجاهات التي تشكل وعليه البيئي ضرورة عيش الإنسان في وسط صحي وسليم يساهم في تنمية أفكاره والقيام بالعمل المنتج والتمتع بالحياة.

1-1-1-2: تعريف البيئة تعرف البيئة على أنها " الوسط أو الحيز المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يتضمنه من ظواهر طبيعية يتأثر بها و يؤثر فيها" (د/ طارق غنيمي، 2022، صفحة 38).

بما أنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، وعليه وبعد التدهور الذي عرفته البيئة أصبح من الضروري الاهتمام بسلامتها، وحمايتها من الأخطار المترتبة عن التلوث بغية الحفاظ على الحياة الإنسانية بوضع الأطر اللازمة للمحافظة على عناصر البيئة وتنظيم كافة النشاطات بالقدر الكافي والذي يؤدي إلى القضاء على كل ما يمكن يهدد هذه البيئة، وتعد مشكلة البيئة من المنظور البيئي أنها حدوث خلل أو تدهور في مكوناتها أو ما يعرف بعناصر البيئة الطبيعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة آنية أو مستقبليه،

فهذه العناصر هي المورد الأساسي لأنشطة الإنسان وحضارته لذلك وجب عليه حسن استغلالها وترشيد في استعمالها بما يضمن استمراريتها مراعيا كذلك محدودية قدرتها الإنتاجية والاستيعابية (د/ سهير إبراهيم حاجم الهيتي، 2016، صفحة 18).

إن هذه المسؤولية تقع بدرجة أولى على الحكومات بوضع تشريعات تكون في مستوى تطلعات حماية البيئة، ودون إقصاء إسهامات ممثلي المجتمع المدني والعمل على تسطير الخطط المحلية في إطار استراتيجية لتحقيق أهداف سياسة حماية البيئة، لأن من جهل بالشيء عداه، وعدم وجود ثقافة بيئية بين أفرد المجتمع يؤدي بالضرورة إلى تدهور بيئيه ومن ثم إلى نتائج لا يحمد عقبها.

2-1-1 : أهداف حماية البيئة

إن أهداف سياسة حماية البيئة تسعى إلى موازنة الفوائد التي تعود على المجتمع بالنفع من خلال الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث بحيث لا يمكن تصور أن هناك نشاط اقتصادي وصناعي لا يخلف نفايات التي تكون السبب الرئيسي في إحداث التلوث بشتى أنواعه وحماية البيئة هي إحدى المقومات البقاء الجنس البشري (د/ طارق غنيمي، 2022، صفحة 51).

مما يتطلب وضع ثقافة بيئية في شكل قوانين ملزمة وتمتاز بالجمود لا بالمرونة لتجسيد سياسة حقيقية في مجال حماية البيئة.

– السيطرة على الممارسات التي تساهم في تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة يكفل معالجة التلوث والتخفيف من أثاره الضارة على البيئة الطبيعية والاصطناعية.

– العمل على استرجاع الوضعية الطبيعية لمكونات البيئة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بهدف بقاء قدرتها الاستيعابية والإنتاجية ودفع المخاطر التي تهددها (د/ كمال ديب، 2015، صفحة 53).

– الاخذ بالبعد البيئي في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمن الآثار البيئية مع الأخذ بكل الاحتياطات الواجب مراعاتها في دراسة المشاريع الاقتصادية وخاصة الصناعية منها والاجتماعية بما يهدف إلى تحقيق تطلعات المجتمع (د/ كمال ديب، 2015، صفحة 54).

– المحافظة على التوازن البيئي في تحقيق الانسجام بين عناصر البيئة الطبيعية ومكوناتها المختلفة وفق ما يقتضيه مبدأ التوازن البيئي (رزاي سعاد، 2008، صفحة 31).

وبالرجوع إلى قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فان أهداف حماية البيئة تتمثل في " تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يلي :

– تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.

– ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

– الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.

– إصلاح الأوساط المتضررة.

– ترقية استعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذلك استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء.

– تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة" (الجريدة الرسمية، 2003)

لا يمكن حصر أهداف حماية البيئة فيما تم ذكره أنفا، فهذا على سبيل المثال لا الحصر، فالوضعية البيئية تقتضي المتابعة المستمرة لكل ما من شأنه الإضرار بها، من الناحية الاقتصادية على وجه الخصوص والجانب الاستثماري بكل أنواعه المختلفة، زيادة على ذلك محاربة التدهور البيئي قبل تفاقمه.

2-1 : الإطار المعيشي نواة الثقافة البيئية

يعتبر الإطار المعيشي أو البيئة المشيدة هو كل ما او جده الإنسان، أو كان بفعل تدخله فيها، وتتمثل في الأدوات والوسائل التي ابتكرها للسيطرة على الطبيعة وإقامة المؤسسات التي لخدمته وتلبية حاجياته، فتلبية الحاجيات يستوجب خضوعها للثقافة البيئية بمعنى أن تكون النواة الأولى للثقافة البيئية، أي أن كل ما يقدم عليه الفرد والجماعة من إضافات في البيئة الطبيعية لابد أن يراعى فيها البعد البيئي لاستمرارية عطاء البيئة وعدم نضوب مواردها وتدهور الوضعية البيئية.

مما يتطلب تعريف الإطار المعيشي والذي يتمثل في كل ما أوجده الانسان من أجل تحسين وضعه المعيشي أولا، مكونات الإطار المعيشي واجب رعايتها والتي قد تكون أحيانا أحد الاسباب في التدهور الوضعية البيئية ثانيا.

1-2-1: تعريف الإطار المعيشي

يعرف الإطار المعيشي هو كل ما أوجده الانسان في الطبيعة من أجل بقاء نسله و تحسين وضعه من حيث الانتاج والاستهلاك، من النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها، والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الإنسان وهي تشمل كل ما أوجده الإنسان أو التي وجدت من خلال تدخل الإنسان في البيئة (د/ صباح العشاوي، 2010، صفحة 18).

والبيئة بشقيها الطبيعي والمشيد هي كل متكامل يشمل إطارها كوكب الأرض، وما يؤثر فيها من مكونات الكون الأخرى ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع مكوناتها، ولعل فهم طبيعة مكونات البيئة لحياته وحياة أجياله من بعده (د/ كمال ديب، 2015، صفحة 86).

2-2-1 : مكونات الإطار المعيشي واجب رعايتها

كما هو معلوم قام الانسان في بداية ظهوره فوق هذه البسيطة بالعمل على كل ما من شأنه مساعدته في البقاء، فعمد وحسب الازمنة والظروف إلى العمل على كل ما من شأنه تحقيق حاجياته، بمعنى كل مرحلة من مراحل التاريخ ولها خصوصيات تتطلب التعامل معها ومسايرتها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها، والتي عملت على تغيير في بعض مكونات الطبيعي للبيئة لخدمة الحاجات البشرية وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة والمناطق السكنية، والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق أو ما يعرف بالبنية التحتية ولا يمكن لأفراد المجتمع الاستغناء عنها كونها مصدر من مصادر الرزق وتلبية حاجياتهم (د/ حمدي عطية مصطفى عامر، 2015، صفحة 24).

والمشرع الجزائري وعلى غرار التشريعات الدولية فقد خص الإطار المعيشي بالحماية تحت الفصل السادس من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فنصت المادة 65 منه على ما يلي :" دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها والمتعلقة بالعمران، ومع مراعاة اعتبارات حماية البيئة، وتصنف الغابات الصغيرة والحدائق العمومية، والمساحات الترفيهية، وكل مساحة ذات منفعة جماعية تساهم في تحسين الإطار المعيشي" (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 65).

وللحفاظ على المناظر الطبيعية اشتمل المنع على المواقع المصنفة بما فيها الساحات العمومية والمباني الإدارية وكل ماله علاقة بالتراث المشترك وعلى العقارات والآثار التاريخية والمواقع المصنفة والمساحات المحمية، وكل الأمكنة ذات طابع جمالي أو تاريخي فهي ضمن مكونات الإطار المعيشي باعتبارها من عناصر البيئة (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 66) .

2: دور المجتمع في تفعيل الأطر القانونية لحماية البيئة ونشر الثقافة البيئية

في وجود إرادة سياسية فعالة في إعطاء دور حقيقي للجمعيات في ممارسة دورها في حماية البيئة، وعدم اكتفائها بإقامة الأيام الدراسية فقط، ووجود أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص، قد تكون المشاركة فعالة من خلال مشاركتها في صنع القرار المحلي فيما يخص الوضع البيئي، وأعطى لها كذلك الحق في رفع الدعوى القضائية فهذا يعد مكسبا في حد ذاته، ويدخل في إطار الدعم الثقافة البيئية ونشر الوعي والبيئي والتعريف بالوضعية البيئية، كون علاقة المجتمع مع مكونات البيئة قائمة على أن الفرد والجماعة من عناصر البيئة ومكون من مكوناتها يؤثر فيها ويتأثر بها، كون ارتباط وثيق بين الفرد ومحيطه الاجتماعي.

2-1: مساهمة الجمعيات في اتخاذ القرارات البيئية.

نظرا للدور الذي قد يلعبه المجتمع المدني عموما في مجال حماية البيئة ونشر الثقافة البيئية، خولها القانون عدة صلاحيات تتمثل في الدور الاستشاري المتمثل في تقديم المعلومات والاستشارات اللازمة فيما يخص قضايا البيئة وما تتعرض له من عملية استنزاف من خلال الاستغلال الغير عقلاني للموارد وهذا بموجب المادة 35 من قانون حماية البيئة، كما اعتبر المشرع الجزائري دور الجمعيات من بين أدوات تسيير البيئة حيث جاء في الباب الثاني، من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، تحت عنوان أدوات تسيير البيئة الفقرة السادسة من المادة 05 ما يلي"تدخل الإفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة" (الجريدة الرسمية، 2003)، كما خوله كذلك الحق في اللجوء إلى القضاء، وهذا بموجب المادة 38 من نفس القانون، وهذا نظرا للدور الذي أنيط بها في هذا المجال، حيث تكمن مساهمة الجمعيات في الدور الاستشاري أولا، والمساهمة في صنع القرار المحلي ثانيا.

2-1-1: الدور الاستشاري للجمعيات

كما قد لا تملك المصالح المتخصصة الإرادة اللازمة وأحيانا لا تملك الوسائل المناسبة لتبني سياسات بيئية طموحة تلبي أهداف حماية البيئة، خاصة وانه خلال هذه الفترة اتسمت ممارسات الدول وسلوكياتها بعدم مراعاة الاعتبارات البيئية، ولهذه الأسباب أدت الحاجة إلى تطوير أشكال أكثر ضغط على الهيئات الرسمية اتجاه اعتماد سياسات سليمة بيئيا (د/ ناديا اليتيم سعيد، 2016، صفحة 441).

ولا ينحصر دور الجمعيات في الاستشارة فحسب بل يتعدى الأمر إلى ما هو أهم من ذلك حيث يمكن المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال حق التمثيل داخل بعض الهيئات الحكومية، كون حماية البيئة شأن يهم العامة وليس الادارات في الدولة، كما يجب على الجمعيات البيئة العمل على فرض منطقها إذ كانت هناك إدراة حقيقية لنشر الوعي والثقافة البيئية و الوصول بالبيئة إلى المكانة التي يجب أن تكون عليها لأن ليس للبشرية غير هذه البيئة للعيش فيها، ويبق حق المشاركة في بعض الهيئات يعكس تحولا جذريا في ممارسات الإدارة التقليدية التي كانت تفضل الأسلوب الانفرادي في صنع القرار، مما نجم عنه في بعض الأحيان تأخر في الاهتمام بالشأن البيئي (غنية أبرير ، 2010، صفحة 107).

2-1-2: المساهمة في صنع القرار المحلي

قد تساهم الجمعيات البيئية أو ما تسمى بالجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال البيئة، من خلال تقديم يد المساعدة وإبداء الرأي والمشاركة فيما يخص التدهور البيئي على المستوى المحلي، لأن من خصائص التلوث البيئي، حدوثه في مكان وانتقال أضراره إلى مناطق مجاورة وقد تعبر الحدود، فيقوم ممثلو الجمعيات من خلال التبليغ عن حالة البيئة والمساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة عن طريق المناقشة وتقديم التوضيحات والدراسات والبيانات (غنية أبرير ، 2010، صفحة 108).

كما يمكن أن تساهم في صياغة القرار السياسي بطريقة غير مباشرة ويتمثل هذا من خلال إعداد التقارير والدراسات والاستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة، وتقديمها لأصحاب اتخاذ القرار وكما تقوم بعملية نشر الدراسات المتعلقة بالضرر البيئي وإعلام الجمهور بحالة البيئة والدعوة إلى انتهاج سياسات وقائية لحماية البيئة من كافة أشكال التلوث.

وقد تكون المساهمة عن طريق دعم المؤسسات الإدارية الحكومية تقوم الجمعيات البيئية بتقديم يد المساعدة للهيئات الإدارية الرسمية من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حماية البيئة أو من الجهات الرسمية التي تتطلب خدمتها، للاستفادة من تجربتها أو المشاريع التي تقوم بإنجازها، فهي تجسد الأسلوب الذي يجب ان تكون عليه العلاقة بين المواطن وبيئته، والأصل أن يكون دورها الحقيقي مكملا لنشاط الدول وليس خارج إدارة الدولة، وهذا لأجل الوصول إلى نتائج مرجوة في إطار سياسة حماية البيئة (شعشوع قويدر، 2014، صفحة 209).

تعد عملية نشر الوعي البيئي نتيجة لظهور مشكلة البيئة في واقع المجتمع، وكان نتيجة حتمية لعديد من العوامل التي ساهمت في تفاقمها، كتعامل الإنسان مع البيئة من خلال المنطق المادي حتى ولو كان على حساب البيئة وتوازنها، (غنية أبرير ، 2010، صفحة 57) ولعلى هذا المسعى يعتبر من أهم الجهود التي تبذلها الجمعيات البيئية في هذا الشأن، وإتباع جملة من الأساليب والطرق كالمشاركة في مختلف البرامج عبر مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة التي تتناول مواضيع بيئية، كما تبادر بتقديم محاضرات و ندوات و تنظيم معارض باعتبارهم من الأدوات الهامة التي لها دور في لفت الأنظار كافة شرائح المجتمع، ونشر الثقافة البيئية في أوساطهم، وزويدهم بالمعلومات والمعطيات اللازمة لمناقشتها وتقديم الاقتراحات التي يرونها لازمة (وافي الحاجة ، 2014، صفحة 78).

2-2 : دور الجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي.

قد يلعب الإعلام البيئي دورا مهما في نشر الثقافة البيئية، كون الحق في الإعلام والاطلاع والمعرفة من بين المهام التي خولها قانون حماية البيئة وهذا بموجب المادة 06، والتي يحتاج إليها الإنسان ويعتبر أحد مقتضيات الديمقراطية الحديثة وخاصة في هذا العصر الذي أصبح العالم فيه قرية صغيرة بفضل التكنولوجيا الحديثة التي ساعدته على ذلك، كون المشكلة البيئية لم تعد محصورة في رقعة جغرافية معينة، فعلى سبيل المثال لا الحصر قد ينشأ تلوث في بلد ما وتكون أضراره في دول الجوار، كحادثة تشرنوبل الشهيرة.

حيث يعد الإعلام البيئي من بين الأدوات نشر الثقافة البيئية أولا، موقف المشرع الجزائري من الإعلام البيئي ثانيا.

2-2-1: الإعلام البيئي ودوره في نشر الثقافة البيئية

وبما أن موضوع البيئة يعد أهم قضايا العصر تداولا لدى وسائل الإعلام المختلفة وجب تسليط الضوء على هذا الإشكال وهو ما يهدف إليه، والذي يزيل السرية التي تحيط بالأعمال الإدارية ومناقشة كل القضايا التي تهم الوسط البيئي من طرف الحركة الجمعوية الناشطة في مجال حماية البيئة.

للإعلام البيئي بعد دولي، وبعد وطني يستمد أهمية خاصة من خلال مؤتمر ستوكهولم 1972 م، والتي جاءت بمجموعة من المبادئ حيث نص المبدأ 24، الذي يقضي بتعميم مسؤولية المحافظة على البيئة على كل الأفراد مع ضرورة التعليم والتحسيس وتنوير الرأي العام بالمسائل البيئية، كما جاء المبدأ العاشر من إعلان قمة الأرض المنعقد بريو ديجانيرو عام 1992 م بضرورة أن يكون لكل فرد من حق الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالموارد التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد والنشاطات الخطيرة، كما ينبغي على الدول تشجيع وتحسيس ومشاركة الجمهور من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه، بالإضافة إلى الميثاق العالمي للطبيعة الذي ينص في المبدأ الثالث والعشرون منه على انه لكل شخص الحق في صنع القرار البيئي (د/ وناس يحي، 2004، صفحة 73).

2-2-2: موقف المشرع الجزائري من الإعلام البيئي

بالرجوع إلى الجزائر نلاحظ انعدام شبه تام للإعلام البيئي في التشريع الجزائري فالإعلام لم يتم تكريسه في الدستور الجزائري رغم أهميته الكبيرة في تفعيل الحريات العامة وإنما يتم الاعتماد على هذا الحق في نصوص قانونية متفرقة وعلى رأسها قانون البيئة في ظل التنمية المستدامة 03-10 حيث نصت المادة 06 منه على إنشاء نظام شامل للإعلام البيئي يضم شبكة جمع المعلومات البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 6)، كما ينص على حق كل شخص طبيعي أو معنوي طلب الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة حق الحصول عليها (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 7)

وكذلك حق السلطة المعنية في الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالعناصر البيئية التي يمكن أن تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية، وكذلك بتبليغها من طرف كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يحوزون على هذه المعلومات، كما أشارت أيضا إلى حق المواطن في الحصول على المعلومات المتعلقة بالأخطار التي يمكن أن يتعرض لها في بعض المناطق و التدابير الخاصة بحمايته (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 9).

الخاتمة:

من خلال ماتم التطرق إليه نستنتج أن الوضع البيئي في الجزائر يعتبر من أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر وهذا راجع إلى عدة عوامل داخلية وخارجية كون قضية البيئة لا تعني دولة معينة فعندما نكون أمام التلوث البيئي تلغى الحدود السياسية بين الدول، وللقضاء على هذه المشاكل البيئية لابد من العمل على وضع سياسات وآليات تكون في مستوى ما هو حاصل ويحصل من أثار وأضرار ويكون هذا على المستوى المركزي والمحلي، كما يجب كذلك نشر هذه الثقافة بين أفرد المجتمع ككل وعلى كافة المستويات ولا تبقى قضية البيئة حبيسة الأيام الإعلامية ولأيام الدراسية والتي في معظمها تبق حبرا على ورق .

من خلال خذا العرض يمكن استخلاص أهم النتائج:

- يلاحظ من الناحية الواقعة، وعلى الرغم من الصلاحيات التي خولها المشرع الجزائري للجمعيات البيئية إلا أنها عملها لم في المستوى المطلوب في حجم المخاطر التي تهدد البيئة.

- إن المشاكل البيئة وليدة العصر الحديث، وعليه فيعتبر الإنسان هو المسؤول الأول عن إفسادها نتيجة الاستغلال المفرط لمواردها والاستنزاف الجائر.

– كما تعتبر مشكلة التلوث البيئي من نتائج عدم الترشيد في استهلاك موارد البيئة الطبيعية، أي العمل على ترشيد استهلاك المواد الطاقة والترويج لها، والعمل على فرضها على أرض الواقع .

– قد يمكن اعتبار عدم وجود ثقافة بيئية بين أفراد المجتمع السبب الرئيسي في ما وصلت إليه الوضعية البيئية في العصر الحديث.

أهم المقترحات التي يمكن تقديمها:

– نشر ثقافة ضرورة القضاء على النفايات من مصدرها، فهي أنجح السبل والطرق للقضاء عليها أو التقليل من خطورتها، أو من خلال إعادة تدوير استعمالها، بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني .

– العمل على نشر الوعي بين أفراد المجتمع و الأسرة باعتبارها نواة المجتمع، بأن قضية البيئة لا تعني مجتمع م فقط و إنما نعني كافة سكان المعمورة

– تربية النشء على المحافظة على البيئة من خلال الأيام التحسيسية والبرامج التوعوية الومضات الإشهارية تحت شعار– لنحمي بيئتنا من التلوث – وتناولها باعتبارها ظاهرة اجتماعية .

– تدعيم الجمعيات البيئية بكل الوسائل اللاّزمة للقيام بدورها في مجال تخصصها مع تجسيد مقترحاتها على أرض الواقع بما يخدم مصالح الحفاظ على البيئة .

العمل على وضع منظومة قانونية كفيلة بحماية عناصر البيئة الطبيعية بما يخدم استدامة عطائها حاضرا ومستقبلا للأجيال القادمة .

قائمة المراجع:

الجريدة الرسمية. (2003). *قانون البيئة و التنمية المستدامة*. الجزائر: الامانة العامة للحكومة.
د/ حمدي عطية مصطفى عامر. (2015). *حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والاسلامي- دراسة مقارنة-*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
د/ سهير إبراهيم حاجم الهيتي. (2016). *المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي*. دمشق سوريا: دار رسلان.
د/ صباح العشاوي. (2010). *المسؤولية الدولية عن حماية البيئة*. الجزائر: دار الخلدونية.
د/ طارق غنيمي. (2022). *الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي*. بيروت لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية .
د/ كمال ديب. (2015). *عولمة الوعي البيئي*. الجزائر : دار الخلدونية.
د/ ناديا اليتيم سعيد. (2016). *دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة*. عمان الاردن: دار الحامد .
د/ وناس يحي. (2004). *المجتمع المدني وحماية البيئة* . وهران الجزائر: دار الغرب.
رزاي سعاد. (2008). إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة. تأليف رزاي سعاد. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية.
شعشوع قويدر. (2014). *دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي*. تلمسان الجزائر: جامعة تلمسان.
صلاح الدين شروخ. (2008). *التربية البيئية الشاملة البيداغوجيا والاندراغوجيا*. عنابة الجزائر: دار العلوم.
طلحة مسعود. (2020). الثقافة البيئية حتمية نحو الاستدامة البيئية. *مجلة أفاق للعلوم* .
عبد الرحمان ابن خلدون. (1984). *تاريخ ابن خلدون*. بيروت: دار القلم.
غنية أبرير . (2010). *دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية*. باتنة الجزائر : جامعة باتنة.
وافي الحاجة . (2014). *جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة*. مستغانم الجزائر: جامعة مستغانم.

References:

-Dīb Kamāl, ‘Awlamat al-Wa‘y al-bī’ī, Dār al-Khaldūnīyah, al-Qubbah, al-Jazā’ir, 2015.
-Ṣalāḥ al-Dīn Shurūkh, al-Tarbiyah al-bī’īyah al-shāmilah al-bīdāghūjiyā wālāndrāghwjyā, Dār al-‘Ulūm, ‘Annābah al-Jazā’ir, 2008

-Ṭārek Ghenimi, al-Ḥimāyah al-qānūnīyah lil-Bī'ah min akhṭār al-nifāyāt fī ḍaw' al-qānūn al-dawlī, Manshūrāt al-Ḥalabī al-Ḥuqūqīyah, 2022.
-Nādiyā al-Yatīm Sa'īd, Dawr almẓmāt al-Dawlīyah fī Ḥimāyat al-bī'ah min al-talawwuth bālnfāyāt al-khaṭirah, Ṭ 1, Dār al-Ḥāmid, al-Urdun 2016.
-Ḥamdī 'Aṭīyah Muṣṭafá 'Āmir, Ḥimāyat al-bī'ah fī al-niẓām al-qānūnī al-waḍ'ī -wālāslāmy-dirāsah mqārnt-Dār al-Fikr al-Jāmi'ī, al-Iskandarīyah Miṣr, 2015.

-Suhayr Ibrāhīm Ḥājim al-Hītī, al-Mas'ūlīyah al-Dawlīyah 'an al-ḍarar al-bī'ī, Dār wa-Mu'assasat Raslān lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī', Dimashq Sūriyā, 2016.

-Ṣabāḥ al-'Ashshāwī, al-Mas'ūlīyah al-Dawlīyah 'an Ḥimāyat al-bī'ah, Dār al-Khaldūnīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī' al-Qubbah al-Jazā'ir 2010

-Wannās Yaḥyá, al-mujtama' al-madanī wa Ḥimāyat al-bī'ah, Dār al-Gharb lil-Nashr wa al-Tawzī', Wahrān al-Jazā'ir, 2004.
-Sh'shw' Quwaydar, Dawr almẓmāt ghayr al-ḥukūmīyah fī taṭwīr al-qānūn al-dawlī al-bī'ī, Risālat li-nayl darajat al-duktūrāh fī al-qānūn al-'āmm, Kullīyat al-Ḥuqūq wa al-'Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi'at Tilimsān, 2014. 2013
-Ghunyat abryr, Dawr al-mujtama' al-madanī fī ṣiyāghat al-Siyāsāt al-bī'īyah, Mudhakkirah mājistīr, Kullīyat al-Ḥuqūq wa al-'Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi'at al-Ḥājj Lakhḍar Bātnah, 2010. 2009
-Rzāy Su'ād, Ishkālīyat al-bī'ah fī iṭār al-tanmiyah al-mustadāmah, Mudhakkirah mājistīr fī 'ulūm al-tasyīr, Kullīyat al-'Ulūm al-iqtiṣādīyah wa wa-'ulūm al-tasyīr, Jāmi'at al-Jazā'ir-1-2008. 2007
-Wāfī ḥājah, Juhūd al-munaẓẓamāt al-Dawlīyah ghayr al-ḥukūmīyah fī majāl ḥāyh al-bī'ah, Mudhakkirah mājistīr fī al-qānūn al-dawlī, Jāmi'at 'Abd al-Ḥamīd ibn Bādīs, Mustaghānim, 2013-2014.

-Ṭalḥah Mas'ūd, al-Thaqāfah al-bī'īyah ḥatmīyat Naḥwa alāstdāmh al-bī'īyah, Majallat Afāq lil-'Ulūm, Jāmi'at Zayyān 'Āshūr al-Jaflah, al-mujallad 05, al-'adad 02, 2020.